

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2013/C.8/7
28 October 2013
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة الفنية
الاجتماع الثامن
عمّان، ١٠-١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

إنشاء لجنة حكومية تُعنى بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات

موجز

تعرض هذه الوثيقة الجهود التي بذلتها الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) للعمل على إنشاء لجنة حكومية تُعنى بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات. وتدرج هذه الجهود في إطار تنفيذ القرار ٢٩٢ (د-٢٦) الذي اتخذته اللجنة في دورتها السادسة والعشرين في أيار/مايو ٢٠١٠ بشأن رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا إلى مستوى إدارة والذي قررت فيه إنشاء لجنة معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات تابعة للإسكوا تضم ممثلين عن الدول الأعضاء على أن يتم تحديد مهامها وصلاحياتها بعد التشاور مع الدول الأعضاء.

وتبين الأمانة التنفيذية في هذه الوثيقة أهمية إنشاء هذه اللجنة في تعزيز عملية التداول مع حكومات الدول الأعضاء بشأن تداعيات الأزمات والنزاعات وحالات الاحتلال على المستويات المحلية والإقليمية، وحول أنشطة الإسكوا الرامية إلى الحد من هذه التداعيات على التنمية وإلى تعزيز قدرة هذه الدول على مواجهة التحديات الناجمة عنها.

وتقدم مقترحاً بشأن اختصاصات اللجنة المقترح إنشاؤها تُعنى بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات، ومقترحاً آخر بشأن اللجنة الاستشارية التي يمكن إنشاؤها في المجال نفسه في إطار شعبة القضايا الناشئة والنزاعات. ويُطلب إلى ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة الفنية الاطلاع على هذه المقترحات وتقديم الآراء بشأنها لاعتمادها وتقديم توصية بهذا الشأن إلى الدورة الوزارية الثامنة والعشرين للإسكوا المقرر عقدها في أيار/مايو ٢٠١٤.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٣-١ مقدمة
		<u>الفصل</u>
		أولاً- جهود الأمانة التنفيذية لإنشاء لجنة معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات
٣	١٠-٤
٥	١٤-١١ ثانياً- أهداف إنشاء اللجنة المعنية بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات
٥	١٨-١٥ ثالثاً- الاختصاصات المقترحة للجنة
٧	١٩ رابعاً- الخطوات المطلوب من اللجنة الفنية اتخاذها

مقدمة

١- في إطار سعيها إلى تعزيز قدراتها لمواكبة التطورات التي تشهدها المنطقة، لا سيما حالات النزاع والاحتلال وغيرها من القضايا الناشئة التي لها تداعيات سلبية على عملية التنمية الاقتصادية، أنشأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) قسم القضايا الناشئة والنزاعات في عام ٢٠٠٦، ثم رفعت إلى مستوى إدارة في عام ٢٠١٢. وقد أنشئ هذا القسم في البداية استجابة لعدد من القرارات الصادرة عن دورات الإسكوا، أهمها القرار ٢٧١ (د-٢٤)، وعنوانه "تعزيز دور الإسكوا في معالجة آثار النزاع وعدم الاستقرار في إطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦؛ والقرار ٢٨٢ (د-٢٥)، وعنوانه "التخفيف من آثار النزاع والاحتلال وعدم الاستقرار على التنمية في البلدان الأعضاء في الإسكوا"، المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٢- واستكمالاً لسعيها إلى تعزيز كفاءتها في مجال الرصد والتحليل وتنفيذ البرامج والمشاريع الهادفة إلى تنمية قدرات الدول الأعضاء، ليس في معالجة تداعيات الأزمات فحسب، بل أيضاً في معالجة أسبابها، تسعى الإسكوا منذ عام ٢٠٠٩ إلى إنشاء لجنة معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات، الغرض منها تحديد الأولويات ورصد التحديات في حالات الأزمات، مثل النزاع والاحتلال، ووضع المقاربات والاستراتيجيات اللازمة لمعالجتها.

٣- وتقدّم هذه الورقة عرضاً للجهود التي بذلتها الأمانة التنفيذية من أجل إنشاء هذه اللجنة، واقتراحاً بشأن اختصاصات اللجنة الحكومية المقترح إنشاؤها لتعنى بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات، واقتراحاً آخر بشأن اللجنة الاستشارية التي يمكن إنشاؤها في المجال نفسه في إطار شعبة القضايا الناشئة والنزاعات.

أولاً- جهود الأمانة التنفيذية لإنشاء لجنة معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات

٤- أصدرت اللجنة الفنية، في اجتماعها الثالث المنعقد في بيروت يومي ٢١ و ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٩، توصية تدعو إلى إنشاء فريق عمل ضمن اللجنة الفنية لدراسة إنشاء لجنة استشارية للقضايا الطارئة والتنمية في الأزمات يكون الهدف منها تفعيل دور الإسكوا في بناء السلام والحد من آثار الأزمات على التنمية، وصياغة توصية للدورة الوزارية السادسة والعشرين بهذا الشأن^(١).

٥- واستجابة لهذه التوصية، طلبت الأمانة التنفيذية للإسكوا في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ من الدول الأعضاء الراغبة في الانضمام إلى فريق العمل المكلف دراسة إنشاء تلك اللجنة إخطارها بذلك. وقد أعلنت هذه الدول بأن أعضاء الفريق سيعقدون نقاشاتهم بالمراسلة، نظراً إلى عدم القدرة على تنظيم اجتماع مخصص لهذا الموضوع في ذلك الوقت. وتمّ تعيين نقاط تواصل في عشرة دول أعضاء، هي الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية والسودان والعراق وعمان وفلسطين وقطر ولبنان والمملكة العربية السعودية، لمتابعة هذا الموضوع. وأطلقت الأمانة التنفيذية النقاش حول الصيغة المقترحة للجنة ومهامها، وتلقت مقترحات وملاحظات حول مسودة كانت قد أعدتها في هذا الشأن.

(١) E/ESCWA/2009/C.3/6

٦- وفي ضوء هذه الجهود، اعتمدت الدورة السادسة والعشرون للإسكوا في ١٩ أيار/مايو ٢٠١٠ القرار ٢٩٢ (د-٢٦) وعنوانه "رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا إلى مستوى إدارة" (المرفق). ودعا هذا القرار الدول الأعضاء إلى متابعة السعي إلى إحلال السلم والاستقرار في المنطقة، ومعالجة جذور الأزمات؛ وتعزيز برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في البلدان التي تعاني من الأزمات والاحتلال؛ وتعزيز جهود بناء القدرات المؤسسية للقطاع العام التي تساهم في مواجهة القضايا الناشئة والأزمات؛ ووضع السياسات والبرامج والاستراتيجيات على المستويين المحلي والإقليمي بهدف معالجة تداعيات الأزمات وعدم الاستقرار على الدول الأعضاء؛ وتدارك الأزمات المحتملة ومعالجة جذورها؛ وحشد الموارد المالية والبشرية لدعم جهود التنمية في ظل عدم الاستقرار؛ وتعزيز جهوزية الدول الأعضاء لمعالجة الأزمات المستقبلية المحتملة.

٧- ويهدف هذا القرار إلى تعزيز قدرة الإسكوا على رصد القضايا الناشئة وتحليلها، وتقديم التوصيات والمقترحات والبرامج العملية لمعالجتها؛ وإلى تصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة اللازمة للحد من تداعيات الأزمات وعدم الاستقرار والمساهمة في بناء السلام؛ وتحديد الاحتياجات المؤسسية وتبليتها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ وتصميم وتنفيذ المشاريع والبرامج الهادفة إلى تنمية قدرات المؤسسات في الدول الأعضاء في مختلف مجالات التخطيط والإدارة، وذلك بهدف تمكينها من مواجهة الأزمات والتحديات الحالية والمستقبلية المحتملة.

٨- ومن خلال اعتماد هذا القرار، أعربت الدول الأعضاء مجدداً عن تأييدها للتوصية الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعها الثالث^(٢)، التي تدعو فيها إلى إنشاء لجنة حكومية في الإسكوا تُعنى بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات، على أن تُحدد مهامها وصلاحياتها بعد مزيد من التشاور مع الدول الأعضاء.

٩- وبعد موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على قرار رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا إلى مستوى إدارة، في قراره ٣/٢٠١١، المؤرخ ١٨ أيار/مايو ٢٠١١، والمعنون "رفع قسم القضايا الناشئة والقضايا المتصلة بالنزاعات في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى مستوى شعبة وإنشاء لجنة حكومية معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في حالات النزاع"^(٣)، بدأت الأمانة التنفيذية اعتباراً من مطلع عام ٢٠١٢ بإدخال التعديلات على هيكلية القسم. ولم يقتصر هذا التغيير على زيادة عدد موظفيه فحسب، بل شمل أيضاً مجالات عمله ومهامه والتخصصات المطلوبة لأدائها. وقد استدعى ذلك استخدام موظفين من الفئة الفنية للعمل في مجال التنمية وبناء المؤسسات؛ ومتخصصين في شؤون النزاعات وأثارها غير المباشرة وسبل مواجهتها؛ بالإضافة إلى خبراء في معالجة الأزمات وإصلاح القطاع العام.

١٠- وبعد رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات إلى شعبة لها هيكليتها الموسّعة، عرضت هذه الشعبة تقريراً على الدورة السابعة والعشرين للجنة في عام ٢٠١٢، اقترحت فيه تنظيم اجتماع تشاوري في عام ٢٠١٣ للبحث في إنشاء اللجنة المعنية بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات التي دعت الدورة السادسة والعشرون للإسكوا في قرارها ٢٩٢ (د-٢٦) إلى إنشائها، على أن تعقد هذه اللجنة أول اجتماعاتها بعد موافقة الدول الأعضاء على إنشائها في الجلسة الثامنة والعشرين للإسكوا المزمع عقدها في عام ٢٠١٤^(٤).

(٢) E/ESCWA/2009/C.3/6

(٣) E/2011/99

(٤) E/ESCWA/27/5/(Part II)

ثانياً- أهداف إنشاء اللجنة المعنية بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات

١١- حينما أنشئ قسم القضايا الناشئة والنزاعات في عام ٢٠٠٦، كان عدد الدول الأعضاء التي تعاني من عدم الاستقرار أو النزاع أو الاحتلال محدوداً، وكانت المنطقة العربية مستقرة بشكل عام. غير أن هذا الواقع تغير في السنوات الأخيرة حينما اتسعت رقعة انعدام الاستقرار نتيجة تفشي الأزمات السياسية والأمنية واندلاع النزاعات المحلية، وذلك في ظل استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

١٢- وهذه المستجدات استدعت من الإسكوا عموماً، ومن شعبة القضايا الناشئة والنزاعات خصوصاً، تعزيز قدراتها لمواكبة التطورات المتسارعة ورصد الأنماط السائدة التي قد تؤثر على عملية التنمية في الدول الأعضاء. واستدعت أيضاً تعزيز قدرات الإسكوا للتشاور مع الجهات المعنية، ومنها الحكومات والمؤسسات العامة وغير الحكومية والخبراء المحليون والإقليميون، بهدف وضع المقاربات والاستراتيجيات والمبادرات اللازمة لمساعدة الدول الأعضاء على الخروج من النزاعات أو الحد من أثارها على التنمية، وعلى بناء مؤسسات قادرة على المضي قدماً بعملية التنمية، حتى ولو كان ذلك في ظل الأزمات.

١٣- ويشكل إنشاء اللجنة المعنية بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات استجابة لهذه المتطلبات. فهذه اللجنة ستعمل على تعزيز قدرة الأمانة التنفيذية على صياغة برنامج عمل فعال يستجيب لأولويات الدول الأعضاء ويلبي احتياجاتها في شتى مجالات عملها. ومن المزمع أن تستكمل الأمانة التنفيذية عملية التشاور مع الدول الأعضاء بهدف صياغة رؤية موحدة لاختصاصات اللجنة ومهامها.

١٤- ويمكن تحديد أهداف إنشاء اللجنة المعنية بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات في ما يلي:

(أ) الجمع بين الخبراء والجهات المعنية في الدول الأعضاء، وذلك من أجل النقاش وتبادل وجهات النظر حول تداعيات الأزمات والنزاعات وحالات الاحتلال على المستويات المحلية والإقليمية، وحول أنشطة الإسكوا الرامية إلى الحد من هذه التداعيات على التنمية وإلى تعزيز قدرة هذه الدول على مواجهة التحديات الناجمة عنها؛

(ب) تعميق إدراك الأمانة التنفيذية لحيثيات الأزمات والنزاعات وحالات الاحتلال والقضايا الناشئة وتداعياتها على التنمية، لتتمكن من نقل صورة أكثر دقة إلى المحافل الدولية، ومن تطوير أنشطة ومبادرات تكون أكثر التصاقاً بالواقع وبالأولويات والاحتياجات التي تحدها الدول الأعضاء؛

(ج) تعزيز أنشطة الأمانة التنفيذية في المجالات المتصلة بالنهوض بالتنمية في ظل الأزمات، ومواجهة التحديات والقضايا الناشئة، وبناء الشراكات على المستويات الإقليمية والمحلية في هذه المجالات.

ثالثاً- الاختصاصات المقترحة للجنة

١٥- بشكل عام، تضم اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة لجاناً فرعية متخصصة عديدة، منها اللجان الفرعية الحكومية واللجان الاستشارية. وتتألف اللجان الحكومية في الإسكوا من ممثلين عن الوزارات المتخصصة في الدول الأعضاء، بينما تتألف اللجان الاستشارية من اختصاصيين ذوي خبرة وتميز في مجال عمل المنظمة.

١٦- وفي سياق القضايا الناشئة والنزاعات، ترى الأمانة التنفيذية أن تشكيل لجنة استشارية في هذا المجال في إطار شعبة القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا سيعزز القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة من اللجنة الحكومية، لا سيما إذا ما أُسندت إلى كل منهما مهام واختصاصات واضحة. وفيما يلي مقترحان باختصاصات لجننتين، إحداهما فرعية حكومية والثانية استشارية، وكلاهما يُعنى بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات.

المقترح ١- اختصاصات اللجنة الحكومية المعنية بالقضايا الناشئة والتنمية في النزاعات

١٧- من المقترح أن تتألف اللجنة الحكومية المعنية بالقضايا الناشئة والتنمية في النزاعات من ممثلين عن الوزارات المتخصصة في الدول الأعضاء، وأن تتضمن مهامها ما يلي:

(أ) تحديد الأولويات والمتطلبات المتصلة ببناء السلام وتحقيق التنمية في ظل الأزمات والاحتلال وعدم الاستقرار على المستويين الوطني والإقليمي بما يتلاءم مع خصوصية المنطقة العربية واحتياجاتها الأساسية؛

(ب) رصد التحديات والأزمات الوطنية والإقليمية والعالمية التي من شأنها أن تعرقل جهود بناء السلام وتحقيق التنمية في منطقة الإسكوا، بما في ذلك إنشاء آلية للإنذار المبكر؛

(ج) ربط برنامج العمل الفرعي السابع للإسكوا، المعني بتخفيف آثار النزاعات والتنمية، بالأولويات والاحتياجات الوطنية؛

(د) تطوير مشاريع وبرامج، على المستويين الوطني والإقليمي، لبناء السلام وتحقيق التنمية في ظل الاحتلال وعدم الاستقرار والأزمات في منطقة الإسكوا؛

(هـ) حشد الدعم الإقليمي والدولي لتنفيذ البرامج والمشاريع في مجال بناء السلام ومواجهة التحديات وتداعيات الأزمات وحالات الاحتلال والقضايا الناشئة على التنمية في منطقة الإسكوا؛

(و) توثيق التنسيق الإقليمي بين الدول الأعضاء في وضع السياسات التي من شأنها الحد من تداعيات عدم الاستقرار والأزمات والقضايا الناشئة على التنمية، فضلاً عن حماية المدنيين؛

(ز) العمل من أجل مشاركة الدول الأعضاء في المؤتمرات الإقليمية والدولية المتعلقة بقضايا بناء السلام والتنمية وحماية المدنيين في ظل الأزمات، ومتابعة نتائجها، وتنسيق مواقف الدول الأعضاء فيها؛

(ح) متابعة التقدم الذي تحرزه الإسكوا والأنشطة التي تنفذها في المجالات المتفق عليها؛

(ط) الاجتماع مرة كل سنتين، على أن ينعقد الاجتماع الأول عام ٢٠١٤.

المقترح ٢- اختصاصات اللجنة الاستشارية المعنية بالقضايا الناشئة والتنمية في النزاعات

١٨- من المقترح أن تتألف اللجنة الاستشارية المعنية بالقضايا الناشئة والتنمية في النزاعات من اختصاصيين وخبراء من الدول الأعضاء ومراكز الدراسات والمنظمات الإقليمية وغيرها من القطاعات والمؤسسات ذات الصلة، وأن تتولى المهام التالية:

(أ) مناقشة الأولويات والاحتياجات المرتبطة ببناء السلام والتنمية في ظل الأزمات والاحتلال وعدم الاستقرار على المستويين الوطني والإقليمي بما يتلاءم مع خصوصية المنطقة العربية واحتياجاتها الأساسية؛

(ب) رصد التحديات والأزمات الوطنية والإقليمية والعالمية التي من شأنها أن تعرقل جهود بناء السلام والتنمية في منطقة الإسكوا، بما في ذلك إنشاء آلية للإنذار المبكر؛

(ج) تقديم الاقتراحات والتوصيات حول برنامج العمل الفرعي السابع للإسكوا في ظل التحديات القائمة والتطورات المستجدة؛

(د) اقتراح مشاريع وبرامج على المستويين الوطني والإقليمي لبناء السلام وتحقيق التنمية في ظل الاحتلال وعدم الاستقرار والأزمات في منطقة الإسكوا؛

(هـ) متابعة تقدم الإسكوا وأنشطتها في المجالات ذات الصلة؛

(و) الاجتماع مرة كل سنتين، على أن ينعقد الاجتماع الأول عام ٢٠١٤.

رابعاً- الخطوات المطلوب من اللجنة الفنية اتخاذها

١٩- عملاً بالقرار ٢٩٢ (د-٢٦)، يتطلب إقرار صلاحيات اللجنة وإطلاق عملها إصدار قرار في هذا الشأن خلال الدورة المقبلة للإسكوا. ومن المقترح أن تقوم اللجنة الفنية بالتشاور حول مهام اللجنة وصلاحياتها، وأن تقدم توصية بهذا الشأن إلى الدورة الثامنة والعشرين للإسكوا، في حال التوافق على صيغتها. وإذا ما اقتضى الأمر، يمكن استكمال عملية التشاور بالمراسلة في الفترة ما بين اجتماع اللجنة الفنية والدورة الثامنة والعشرين.

المرفق

القرار ٢٩٢ (د-٢٦) رفع قسم القضايا الناشئة والنزاعات في الإسكوا إلى مستوى إدارة

إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تدرك انعكاسات الأزمات المتلاحقة في المنطقة، ولا سيما الاحتلال وأثاره السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الأعضاء، وأهمية معالجة هذه الآثار، واعتماد نهج في معالجة القضايا الإنمائية يراعي واقع هذه المنطقة.

وإذ تؤكد على ضرورة استمرار جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع الظروف، وخاصة في الأزمات والاحتلال، حيث تشكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية أداة أساسية لبناء السلام، التي تؤكد على تلازم التنمية وحقوق الإنسان.

وإذ تسترشد بنتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي تؤكد على تلازم التنمية وحقوق الإنسان والسلام، حيث لا يمكن تحقيق عنصر دون العنصرين الآخرين.

وإذ تسترشد أيضاً بتقرير الأمين العام حول بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع، حيث يطلب تعزيز قدرات اللجان الإقليمية على إدارة الأزمات، وتعزيز القدرات الإقليمية لبناء السلام وخلق فرص العمل، وبناء قدرات أجهزة القطاع العام ومؤسساته.

وإذ تذكر بقراري الإسكوا ٢٨٢ (د-٢٥) المؤرخ ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٨، و٢٧١ (د-٢٤) المؤرخ ١١ أيار/مايو ٢٠٠٦ بشأن التخفيف من آثار النزاع والاحتلال وعدم الاستقرار على التنمية في منطقة الإسكوا وتعزيز دور الإسكوا في هذا المجال.

وإذ تشير إلى التوصية الصادرة عن اللجنة الفنية في اجتماعها الثالث بشأن إنشاء لجنة حكومية في الإسكوا تُعنى بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات، وإلى نتائج المشاورات بين الأمانة التنفيذية والبلدان الأعضاء المشاركين في فريق العمل المكلف بدراسة هذا الموضوع.

وإذ تلاحظ جهود الإسكوا وبرامجها في بناء السلام، من خلال التخفيف من انعكاسات الأزمات والاحتلال على التنمية، وبناء قدرات البلدان الأعضاء على مواجهة التحديات الناجمة عن الأزمات والقضايا الناشئة وعدم الاستقرار.

١- تعلن تمسكها بالحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف ودعمها لجهود الشعب الفلسطيني والسلطة الفلسطينية الرامية إلى إنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإدانتها للممارسات الإسرائيلية التي من شأنها المس بالحقوق الفلسطينية، بما في ذلك تغيير الواقع الديمغرافي في مدينة القدس الشرقية المحتلة والحصار المفروض على قطاع غزة وبناء جدار الضم والتوسع على الأرض الفلسطينية، وعرقله جهود التنمية وبناء المؤسسات الفلسطينية.

٢- تدعو البلدان الأعضاء إلى ما يلي:

(أ) متابعة السعي إلى إحلال السلم والاستقرار في المنطقة ومعالجة جذور الأزمات في إطار برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

(ب) تعزيز جهود التنمية، خاصة في البلدان التي تعاني من الأزمات والاحتلال، بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

(ج) تعزيز جهود بناء القدرات المؤسسية للقطاع العام التي تساهم في مواجهة القضايا الناشئة والأزمات، وفي تطوير التعاون والتنسيق الإقليميين في هذا المجال؛

(د) وضع السياسات والبرامج والاستراتيجيات على المستويين المحلي والإقليمي بهدف معالجة تداعيات الأزمات وعدم الاستقرار على البلدان الأعضاء، وتدارك الأزمات المحتملة ومعالجة جذورها؛

(هـ) المساهمة في حشد الموارد المالية والبشرية لدعم جهود التنمية في ظل عدم الاستقرار وتعزيز جهوزية البلدان الأعضاء لمعالجة الأزمات المستقبلية المحتملة.

٣- تقرر إنشاء لجنة معنية بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات في الإسكوا تضم ممثلين عن البلدان الأعضاء على أن يتم تحديد مهامها وصلاحياتها بعد مزيد من التشاور مع البلدان الأعضاء وإقرارها في الاجتماع الأول للجنة.

٤- تطلب إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا ما يلي:

(أ) تقديم الدعم إلى البرنامج الفرعي السابع في الإسكوا في مجال الموارد المادية والبشرية ورفع القسم المسؤول عنه إلى مستوى إدارة أسوة بباقي البرامج الفرعية للإسكوا، وإنجاز الإجراءات الإدارية اللازمة، وذلك بهدف تلبية احتياجات البلدان الأعضاء وتكثيف أنشطته في المجالات التالية:

- (١) القضايا الناشئة: رصد وتحليل القضايا الناشئة وتقديم التوصيات والمقترحات والبرامج العملية لمعالجتها؛
- (٢) التنمية في ظل الأزمات وعدم الاستقرار: تصميم وتنفيذ البرامج والمشاريع والأنشطة للحد من تداعيات الأزمات وعدم الاستقرار والمساهمة في بناء السلام؛
- (٣) التنمية في أقل البلدان نمواً: تحديد الاحتياجات المؤسسية وتبنيها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛
- (٤) تنمية مؤسسات القطاع العام: تصميم وتنفيذ مشاريع وبرامج لتنمية قدرات المؤسسات في البلدان الأعضاء في مختلف مجالات التخطيط والإدارة بهدف تمكينها من مواجهة الأزمات والتحديات الحالية والمستقبلية المحتملة؛

(ب) تقديم الدعم التنظيمي والفني لعمل اللجنة المعنية بالقضايا الناشئة والتنمية في الأزمات؛

(ج) تعزيز وتفعيل مشاركة الإسكوا مع البلدان الأعضاء في الفعاليات والمحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة بالنزاعات والقضايا الناشئة؛

(د) تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية في مجال بناء السلام والتنمية في الأزمات وبناء القدرات المؤسسية للبلدان الأعضاء وتصميم البرامج والسياسات عملاً بالتوصيات الدولية المتعلقة بالتنمية في ظل الأزمات.

٥- تطلب إلى الأمين التنفيذي أن يتابع هذا القرار ويقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والعشرين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذه وتضمينه الإنجازات الفعلية للإسكوا.

الجلسة العامة السابعة
١٩ أيار/مايو ٢٠١٠